

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٦٤** (الاستئناف ١)

الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فوتو – برناليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سينيكوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ساليتا
	الدانمرك	السيد كارسبو
	سلوفاكيا	السيد بابيتش
	الصين	السيد لي شونخوا
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد فيفر
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكويبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برينك
	اليابان	السيد أمورا
	اليونان	السيد فيدوريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة (S/2006/868)

06-61022 (A)



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لإذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2006/869)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة (S/2006/871)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والكويت يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، من ممثل قطر، يطلب فيها توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

إذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد يحيى المحمصاني بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

حيث أنه لا يوجد اعتراض، فقد تقرر ذلك.

أدعو السيد المحمصاني إلى الجلوس على المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما بينت في الجلسة الصباحية، بأن يحصروا بياناهم في ما لا يزيد عن خمس دقائق لتمكين المجلس من تنفيذ عمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها مكتوبة، وتلقي نسخة مختصرة عنها عند التحدث في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد شوكوروف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بصفتي رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، أود أن أبلغكم أن المنظمة أقرّت البيان التالي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ردا على التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأود أن أقرأه أمامكم:

”اجتمعت مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة على مستوى السفراء في نيويورك في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لمناقشة التدهور المتواصل في الوضع الميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة الاعتداء العسكري الذي تقوم به إسرائيل، الدولة المحتلة في قطاع غزة.

”وأعربت المنظمة عن قلقها العميق حيال التدهور المتواصل في الوضع الميداني في الفترة الأخيرة، في الأراضي الفلسطينية، التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والناجم بصورة خاصة عن الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مما أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

"وقد أدانت المنظمة بشكل خاص الاعتداءات العسكرية التي نفذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة، والتي أدت إلى خسائر في الأرواح وتدمير واسع للممتلكات الفلسطينية والبنية التحتية.

"وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة الحاجة إلى الحفاظ على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والبنية التحتية والممتلكات الفلسطينية.

"وقد أعربت المنظمة عن القلق الشديد حيال الوضع الإنساني الأليم للشعب الفلسطيني، وطالبت بتوفير المساعدة الطارئة له.

"وقررت المنظمة دعوة مجلس الأمن لعقد جلسة حول هذه المسألة، وحثته على تحمل مسؤوليته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبما يحفظ السلام والأمن الدوليين باتخاذ التدابير التالية:

"أولا: مطالبة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لعدوانها على السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وبسحب قواتها فورا من داخل قطاع غزة إلى المواقع التي كانت فيها قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

"ثانيا: المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

"ثالثا: الدعوة إلى تشكيل وإرسال قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة تقوم بالإشراف على وقف إطلاق النار.

"رابعا: مطالبة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالتقيد الدقيق بواجباتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

"وطالبت المنظمة المجتمع الدولي، بما فيه المجموعة الرباعية، باتخاذ خطوات فورية، من بينها تدابير لبناء الثقة بين الطرفين، بهدف استئناف مفاوضات السلام وإعادة إطلاق عملية السلام وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

"وقررت المنظمة اعتماد مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية في اللجنة السياسية الخاصة بإنهاء الاستعمار بموجب البند ٣٢ من جدول الأعمال، والمعنون: "العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة"".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه تهاني الوفد الباكستاني بمناسبة تولي بيرو مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إذ يسعدنا بشكل خاص أن نرى صديقا قديما يعود إلى نيويورك. كما نود توجيه تهانئنا إلى السيد كنزو أوشيما والوفد الياباني على الرئاسة الناجحة والناشطة للمجلس في الشهر الماضي.

إننا نقدر قرار مجلس الأمن عقد هذه الجلسة الطارئة استجابة للدعوة الموجهة من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز. وربما يكون معيارا لمدى ما تتمتع به إسرائيل من الإفلات من العقاب، إنه على الرغم من قرار المجلس بالانعقاد، كانت هناك أعمال مروّعة إضافية، كالذي حدث أمس في بيت حانون، حيث قُتل

١٨ شخصا من إحدى العائلات، بينهم ثمانية أطفال وسبع نساء. وإننا نشارك في الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الحادث وتبعاته في انتهاك القانون الإنساني الدولي.

تأتي هذه المذبحة في أعقاب مشاهد النساء الفلسطينيات العزالى يتعرضن لإطلاق النار والقتل في شوارع غزة. وهذه جميعها وجوه قبيحة للاحتلال، تتواصل بالاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة العسكرية، وبالتجاهل الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

من المؤسف أن الشعور الخاطف بالتفاؤل الذي أوجده الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة العام الماضي، تبدد سريعا وتحول إلى يأس وعنف متجدد. وقد تزايد هذا اليأس والعنف بشكل حاد في الأشهر الأخيرة. وكل يوم عنف وانتقام يمر، يشكل نكسة لجهود البحث عن تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

وبعد الصراع المدمر في لبنان في وقت سابق من هذا العام، الذي احتدم بينما كان مجلس الأمن يتفرج دون حراك طوال ٣٠ يوما، أصبح واضحا أن اتباع نهج شامل بات ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. فقد حضر إلى هذا المجلس وفد رفيع المستوى من جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر الماضي، يحمل مبادرة هامة – وضع حد للصراع العربي – الإسرائيلي وتحقيق سلام شامل عبر إحياء عملية السلام والمفاوضات. لكن من المؤسف أن مجلس الأمن لم يجد من المناسب اتخاذ أي إجراء لمتابعة تلك المبادرة والالتزام القوي بالسلام الذي انطوت عليه. فلا عجب أن تكون هناك حاجة صارخة إلى استعادة المجلس لمصداقيته.

ويتحتم علينا معالجة جميع المشاكل المختمرة في المنطقة بشمول وإنصاف. فقد حان الوقت لإنهاء صراع إسرائيل مع جميع جيرانها. وآن الأوان، أولا وقبل كل شيء، لإنهاء مأساة فلسطين، التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، والمصدر الأكبر للشعور بالمذلة والغضب واليأس لدى شعوب العالم الإسلامي. ونظرا للمعاناة الإنسانية، ونظرا للتهديد للسلام والأمن الدوليين، ونظرا للمسؤولية التي أوكلها الميثاق لهذا المجلس، يجب على الأخير أن يستجيب لدعوة العالم العربي والإسلامي إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة – وقف إطلاق نار موثوق ودائم وقابل للتحقق.

وتحقيقا لهذه الغاية، تحث باكستان الجانبين، إسرائيل والفلسطينيين، على اتخاذ سلسلة من التدابير الفورية والمتزامنة لبناء الثقة.

وبالنسبة لإسرائيل، فإننا نطلب منها أن تنهي حملتها العسكرية في غزة على الفور وأن تفرج عن السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم أعضاء مجلس الوزراء والمشرعون، وإزالة نقاط التفتيش وغيرها من العقبات لتسهيل وصول وتنقل المدنيين والعاملين في المنظمات الإنسانية ووقف بناء الجدار الفاصل وإزالته وتجميد الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المواقع الاستيطانية التي أقيمت في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠١ والإفراج عن إيرادات الجمارك والمدفوعات المتأخرة وتحويلها للسلطة الفلسطينية وقبول التفاوض مع السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس.

وبالنسبة لأشقائنا الفلسطينيين، فإننا نناشدهم أيضا وقف الهجمات الصاروخية والعنف وضمان الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير وتحقيق التلاحم الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، مع منح الصلاحية للسلطة الفلسطينية والرئيس عباس للتفاوض مع إسرائيل.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن لممثل تونس.

وختاما، أود أن أقول إن الشرق الأوسط تحد كبير. وقد أعلن الرئيس مشرف أن التحدي الأكبر للأمن العالمي وللحملة ضد الإرهاب ولتعزيز الوئام بين الحضارات ولمصداقية الأمم المتحدة يتمثل في أتون الصراع في الشرق الأوسط. يجب أن نخمد هذه الحرائق.

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم وإلى باقي أعضاء مجلس الأمن بالشكر الجزيل على استجابتكم السريعة لطلب المجموعتين العربية والإسلامية وحركة عدم الانحياز عقد هذه الجلسة العاجلة للتباحث في التطورات الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أتوجه إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا يفوتني هنا أن أشكر سلفكم، سعادة سفير اليابان، على رئاسته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ينعقد مجلس الأمن هذا اليوم في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تابعت تونس بانشغال ذلك العدوان الغاشم الذي شنته إسرائيل على شمال غزة، والذي خلف العديد من الضحايا في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني، وأسفر عن سقوط المزيد من المدنيين من شيوخ ونساء وأطفال آخرها ضحايا القصف الذي حدث أمس في بيت حانون، إضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنية الأساسية, وهذا التصعيد يشكل، بلا شك، تهديدا خطيرا لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

وقد أعربت تونس في بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية منذ يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن إدانتها لهذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، مؤكدة أنها تشكل انتهاكا خطيرا لجميع القوانين والأعراف والمواثيق الدولية.

إن هذا العدوان الإسرائيلي الخطير على الأراضي الفلسطينية يتواصل في وقت يتطلع الشعب الفلسطيني والرأي العام الدولي إلى استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بغية تنشيط عملية السلام بما يتيح تسوية شاملة للنزاع ويجنب شعوب المنطقة المزيد من الحروب والويلات. والعنف يولد العنف ويغذي مشاعر الحقد والإحباط. ولا بديل أمام الأطراف عن خيار السلام والعودة إلى مائدة المفاوضات، وعليه، فإننا نجدد الدعوة لإسرائيل لكي تقلع عن جميع الممارسات القمعية والتعسفية.

ومن نفس المنطلق، فإننا نعتقد أنه حان الوقت لكي يسارع مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف هذه الانتهاكات التي يتعرض إليها الشعب الفلسطيني، وأن يتخذ الخطوات الضرورية لإرسال قوة دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين، كما دعا إلى ذلك سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يعتمد المجلس مشروع القرار العربي بشأن هذا الموضوع من أجل وقف حمام الدم ودرء المخاطر التي لا يمكن تكهنها على مستقبل المنطقة.

السيد عبد الحليم (السودان) السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترؤسكم أعمال هذا المجلس الموقر لهذا الشهر، ونحن نقدر لبلادكم، بيرو، دورها الفعال على الساحة الدولية، وتشهد على ذلك القمة العربية اللاتينية الأخيرة. ونتطلع إلى اتصال ذلك الدور الحيوي والهام لبلادكم خلال اجتماعات القمة الأفريقية – اللاتينية القادمة. كما أتقدم بالشكر لسلفكم ممثل اليابان، لإدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به كل من ممثل قطر نيابة عن المجموعة العربية وممثل كوبا

نيابة عن مجموعة عدم الانحياز وكذلك ممثل أذربيجان نيابة عن المجموعة الإسلامية.

تتابع بلادي بقلق بالغ تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وما تقوم به سلطات الاحتلال من عمليات عسكرية تستخدم فيها الأسلحة المحرمة دوليا ضد المناطق المأهولة بالسكان، واستمرار هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية، فضلا عن سياسة التجويع والحصار المفروض على قطاع غزة منذ فترة طويلة، مما يهدد بجر المنطقة إلى المزيد من التدهور وعدم الاستقرار، ويجعل التوصل إلى سلام دائم وعادل هدفا بعيد المنال.

ومنذ أن انتخب الشعب الفلسطيني حكومته الوطنية بكامل إرادته وفي جو ديمقراطي مشهود، ظل يتعرض لعقاب جماعي بسبب خياره الديمقراطي. فقد أدت السياسات الإسرائيلية وممارسات سلطات الاحتلال في قطاع غزة إلى تدهور مريع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فقد تأثر أكثر من ٩٠٠ ألف موظف فلسطيني من توقف المساعدات الخارجية للحكومة، ومن عدم دفع إسرائيل لمستحقات السلطة الفلسطينية من أموال الضرائب والجمارك التي تجاوزت ٥٠٠ مليون دولار حتى الآن. كما أدت سياسة قفل المعابر إلى تدمير الصادرات الفلسطينية وإفلاس الشركات وتشريد العاملين فيها، إضافة إلى الممارسات الأخرى التي تهدف إلى حصار الشعب الفلسطيني وكسر إرادة الصمود التي ظل يبديها طوال العقود الخمس الماضية.

وفي الأسبوع الماضي، قتلت الدبابات الإسرائيلية العشرات من المواطنين الفلسطينيين، من بينهم عدد مقدر من النساء والأطفال وجرح المئات في بيت حانون – في غزة في اعتداء بشع على حياة الأبرياء العزل من المدنيين الذين حصدتهم الدبابات الإسرائيلية بلا رحمة. وهذه الحادثة امتداد للقصف الجوي الذي تمارسه إسرائيل على المناطق السكنية، والقتل خارج إطار المحاكمات، والاستهداف العشوائي للمدنيين وهدم المنازل، وتدمير البنى التحتية، بالإضافة إلى اعتقال المواطنين والمسؤولين المنتخبين ديمقراطيا ولم ينج حتى الأطفال من السجون، إذ تشير تقارير اللجان المقدمة للأمم المتحدة إلى عشرات بل المئات من الأطفال الفلسطينيين الذين تضمهم السجون الإسرائيلية.

في الضفة الغربية، وبالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية الواضحة والصريحة والقاضية بوقف البناء في الجدار العازل وإزالته، ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسير قدما في عملية البناء، وتقيم الحواجز التي بلغ عددها ٥٥٠ حاجزا وتمارس كل أنواع التعنت الذي تنطق به كافة أجهزة الإعلام العالمية، مما كان له أبلغ الأثر على حياة المواطنين الفلسطينيين، خاصة المرضى والعجزة والطلاب وغيرهم من فئات المجتمع الذين يعانون من أقسى أنواع العقاب الجماعي وسوء المعاملة من قبل الجنود الإسرائيليين المتمثل ضربا وتجريدا من الملابس والجلوس في الوحل أو الوقوف لساعات طويلة تحت أشعة الشمس والتعرض للبرد وخلافه من صنوف التعذيب.

إن المواقف التي تعطي الكيان الصهيوني – جورا – الحق في مواصلة عدوانه البربري على الشعب الفلسطيني الأعزل بذريعة حق الدفاع عن النفس، تشكل مساندة ظالمة لهذا العدوان الصريح، وتطلق يد العدو الصهيوني في ارتكاب المزيد من الفظائع ضد الفلسطينيين.

إن بلادي إذ تدين هذا المسلك الصهيوني العدواني، تناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان وكل الشعوب المحبة للسلام التحرك العاجل لإدانة هذا العدوان والعمل بكل الوسائل من أجل وقف الممارسات اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بصورة يومية في حق الشعب الفلسطيني الصامد.

لعله قد حان الوقت لأن يتحمل المجتمع الدولي، ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص، مسؤولياته تجاه قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، ومعاناة المواطنين التي فاقت حدود الوصف، والعمل فورا على اتخاذ إجراءات حاسمة تلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والكف عن تصعيد ممارساتها ضد المواطنين العزل وممتلكاتهم، وذلك بالوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والانسحاب غير المشروط من قطاع غزة، وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في بيت حانون في قطاع غزة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وضرورة أن تقوم وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة إلى المحتاجين في الأراضي المحتلة، وإلزام إسرائيل بالتعويض الكامل عن الخسائر ودفع مستحقاتها إلى المتضررين.

وفي الختام، لا بد للمجتمع الدولي ممثلا في مجلسكم الموقر من اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل بتطبيق قراراته وقرارات الجمعية العامة بلا تأخير، والقائمة على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

ونذكر أخيرا بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لها حدود، لأنها كيان قائم على التوسع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد شبار (المغرب): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، ولبلدكم الصديق، بيرو، بخالص التهانئ لترؤسكم مجلس الأمن خلال هذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق في المهام المنوطة بكم. كما لا يفوتني أن أشيد بسلفكم، ممثل اليابان، على الجهود التي قام بها في الشهر الماضي، والحكمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال رئاسته.

إن وفد بلادي يضم صوته للبيان الذي ألقاه ممثل قطر، باسم المجموعة العربية، كما يؤيد وفد بلادي كلمتي أذربيجان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وكوبا عن مجموعة دول عدم الانحياز.

لقد عبرت هذه البيانات عن جملة من انشغالات المملكة المغربية حيال ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذا سيقتصر بياني على بعض النقاط، ارتأى وفد بلادي أنه من الضروري إعادة التأكيد عليها، من منطلق الاهتمام البالغ الذي يوليه المغرب لتطورات الصراع في الشرق الأوسط خاصة في شقه الفلسطيني – الإسرائيلي.

أولا، يندد المغرب بشدة بالاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، لا سيما القصف الذي نفذته القوات الإسرائيلية على بلدة بيت حانون، يوم الأربعاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أفضى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، معظمهم من الأطفال والنساء. وإذ نعبر عن صدمتنا إزاء هذا الهجوم الذي لا يمكن بتاتا تبريره، لا يفوتنا في هذه المناسبة الأليمة أن نبلغ تعازينا للأشقاء في فلسطين، مجددين التضامن الموصول معهم والدعم المطلق لهم لاسترجاع حقوقهم المغتصبة.

وفي ذات الوقت، تستنكر المملكة المغربية التصعيد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل واللجوء المتواصل من قبل قوات الاحتلال إلى العقوبات الجماعية وتدمير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مواصلة سياسة الاغتيالات المستهدفة واختطاف المسؤولين والمنتخبين، وكذا الحصار الأمني والاقتصادي الخانق للمدن والقرى الفلسطينية. وهذه الممارسات تُشكل انتهاكا صارخا لقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف والمواثيق

الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال.

ثانيا، في خضم تفاقم الضغط العسكري على الأراضي الفلسطينية، بل وإعلان إسرائيل عن نيتها في مواصلة عملياتها الهجومية، تدعو المملكة المغربية إلى استخلاص العبر من التجربة المريرة للعدوان على لبنان في الصيف الماضي، ذلك العدوان الذي أوضح، من بين ما أوضح، أن منطق القوة عاجز كل العجز عن حل المشاكل الموضوعية والإشكالات السياسية المطروحة. بل إن هذا المنطق لا يُفضي إلا إلى شحن دوامة العنف والعنف المضاد وتهديد استقرار المنطقة، فضلا عن تعميق الهوة بين أطراف لا مستقبل لها غير التعايش السلمي المبني على الاحترام المتبادل.

وإذ تؤكد المملكة المغربية رفضها لكل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين، أيا ما كان مرتكبو هذه الأعمال، تود من هذا المنبر، إرسال نداء لضبط النفس وتجنيب المنطقة ويلات تصعيد لا تُحمد عقباه.

ثالثا، رغم تعقيدات الوضع وشدة الاحتقان بين الأطراف، يؤمن المغرب أنه ثمة مجال للعمل لإيجاد طريق للتواصل بين الأطراف، تمهيدا لمفاوضات تعيد الروح لعملية السلام. وإذ نشدد على أن ذلك مرتبط بوجود رغبة سياسية حقيقية لدى الأطراف المعنية ودفع حاسم من الأطراف الراعية، نُذكر بأن الطرف العربي أعلن خلال الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن إرادة صادقة في السلام، موصولة بتصور عملي للخطى التي من شأنها الوصول إليه.

رابعا، إذ ينوه المغرب بالجهود والمساعي التي تقوم بها أطراف جهوية ودولية لكسر الجمود وتذليل الصعوبات التي تقف أمام إحياء المفاوضات، يود التأكيد مجددا على ضرورة أن تترجم الأطراف رغبتها المعلنة في السلام، إلى فعل سياسي لإرساء مسلسل تمهيدي لإعادة الثقة، يأخذ شكل تدابير فعلية لتهيئة مناخ ملائم للعودة إلى طاولة المفاوضات. ولعل من بين هذه التدابير ما يلي: الوقف الفوري لإطلاق النار والامتناع عن كل عمل من شأنه تصعيد الوضع على الأرض؛ فك العزلة على الأراضي الفلسطينية ورفع الحصار على الفلسطينيين؛ فك الحصار غير المبرر على الأرصدة المالية والموارد الجبائية الفلسطينية؛ الدعم المادي والمعنوي للجهود الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تكون مخاطبا وشريكا كاملا في عملية السلام.

ومما لا شك فيه، أن بذل هذه المساعي يستدعي دعما صريحا ودفعا قويا من المجموعة الدولية. وفي هذا الصدد، تقع على مجلس الأمن، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مسؤولية كبرى في حفظ السلم والأمن الدوليين في المنطقة. ولعل المشروع المعروض على أنظار مجلسكم الموقر يتضمن خطى أولية ذات أهمية في هذا الصدد، وهي على وجه الخصوص الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان على الشعب الفلسطيني والإسراع في نشر مراقبين دوليين على الأرض.

وإذا كان وقف أعمال العنف أولوية فورية، فإن معالجة الجوانب السياسية الأساسية، ومنها مسائل الأرض والأمن، تبقى جوهر أي مسعى يراد له النجاح. وفي هذا السياق تقع على المجموعة الرباعية مسؤولية خاصة وحاسمة لخلق قوة الدفع اللازمة لتحريك مسلسل السلام. فبعد أن تعاملت هذه المجموعة مع المشكل الفلسطيني من منظور اقتصادي وإنساني بحت منذ شهور عديدة مضت، تقع على عاتقه اليوم في هذا الظرف كل التوقعات والآمال لطرح أفكار سياسية فاعلة، من شأنها تحريك الآليات الناجعة لاستئناف سريع للمفاوضات، ليس على المسار الفلسطيني

الإسرائيلي فحسب، بل أيضا، وحتميا، على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي.

ويجدر التأكيد على أهمية المرجعيات المبدئية التي بنيت عليها عملية السلام، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وخريطة الطريق؛ ومبادرة السلام العربية؛ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

غير أنه قد يكون من المستحب تحديث بعض هذه المرجعيات ومنها خريطة الطريق، على وجه الخصوص، لا سيما في اتجاه تحديد أهداف مرحلية محددة وجدول زمني معين، من شأهما تركيز الجهود وتوضيح الرؤية وتبني نهج استباقي إزاء الصعاب المعروضة للحل.

وإذا كان الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو أم الصراع العربي - الإسرائيلي وقلبه النابض بالآلام والمآسي، فإن المنطقة لن تعرف السلام الشامل والدائم المنشودين إلا بتقدم مطرد ومتواز على جميع المسارات.

إن المغرب، من منطلق حرصه الدائم وإيمانه الراسخ بالتعايش السلمي بين كافة الشعوب والديانات، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، يحدوه الأمل أن تعلو أصوات القوى المحبة للسلام ويُغلب منطق العقل والحكمة في اتجاه تحقيق مبتغى قيام دولتين متعايشتين جنبا إلى جنب في سلم وأمان: إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي نهاية كلمتي، اسمحوا لي بتجديد التأكيد على دعم بلادي الكامل لكافة الجهود الرامية إلى إعادة الروح لعملية السلام على أسس متجددة وعملية، من شأهما تجنيبنا جميعا نتائج صراع طال أمده وتطاولت تبعاته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا.

السيد دي بالاسيو اسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعبر لكم، سيدي، عن مدى سعادتي لرؤيتكم بيننا من جديد، تضطلعون برئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأتمنى لكم كل النجاح في هذه المهمة. وأود أيضا أن أرحب بمبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة؛ لأنها مبررة تماما بخطورة الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة في الأراضي المحتلة.

تؤيد إسبانيا كل التأييد البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

يمر الشرق الأوسط حاليا بأسوأ أزمة عاناها منذ سنوات، كنتيجة مباشرة للحرب الأخيرة في لبنان، وللعنف المتمادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإننا شديدو القلق إزاء تصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن المواجهات فيما بين الفلسطينيين. وقد وصلت خطط السلام الدولية والمبادرات الإقليمية إلى طريق مسدود، يُعرض السلم والأمن الدوليين لأخطار فادحة.

ورغم ذلك، ترى إسبانيا، نتيجة لثبوت عدم جدوى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات في المنطقة، أنه ينبغي لنا أن نلتزم على جناح السرعة بالعمل المشترك مع الجهات الإقليمية الفاعلة في المجتمع الدولي في سبيل التوصل إلى حل منصف وشامل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي. فهذه الحالة لا تحتمل أي تأخير؛ فإن الفرصة التي يوفرها قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) لن تبقى متاحة لفترة طويلة.

ونرى أنه يجب اتخاذ نوعين متوازيين من التدابير: اتخاذ إجراءات عملية في المنطقة لتهيئة مناخ أشد مؤاتاة للسلام، بتدابير قصيرة ومتوسطة الأجل من جهة؛ ومن الجهة الثانية، تحقيق توافق آراء دولي لإطلاق مبادرة سلام، تعالج

جميع المسارات – الإسرائيلية والفلسطينية واللبنانية والسورية – وتشمل كل الجهات الفاعلة، بغية الخروج من المأزق الحالي.

ومن بين المجموعة الأولى للتدابير، وهي أقصر أجلا وينبغي أن تُولِّد الثقة ما بين الأطراف، نرى أنه يجب الإطلاق الفوري لسراح الجنود والأسرى والإفراج عن أموال ضرائب الدخل التي تحجزها إسرائيل. ولكن ينبغي استحداث نظام لإدارة الحدود يجعل من الممكن المواءمة بين الشواغل الأمنية المشروعة وبين ضرورة تسهيل حركة تنقل البضائع والأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية وجهودها المبذولة لتشكيل حكومة فلسطينية، يمكن أن يتعاون معها المجتمع الدولي تعاونا كاملا.

وينبغي ألا ننسى أنه يجب علينا أن نضع فورا حدا للعنف بدون شروط مسبقة للعملية السياسية وذلك عن طريق التزام الطرفين بالامتناع عن القيام بأعمال من أحدهما ضد الآخر، وذلك بغرض إعادة فتح القنوات المؤدية إلى الحوار.

غير أننا يجب أن نكون واقعيين وأن نتقبل بأن من غير المحتمل، في الظروف الراهنة، أن يتمكن الطرفان من اتخاذ المبادرة. ولهذا السبب، تعتقد إسبانيا بأن بناء السلام على المدى البعيد سيقتضي عقد مؤتمر دولي لإثبات الالتزام السياسي بعملية سلام متجددة. وسيكون من الضروري، هنا، إعادة إنعاش خارطة الطريق، وتوفير زيادة مشاركة الجهات الإقليمية الفاعلة في أنشطة اللجنة الرباعية.

وترى إسبانيا أن اجتماع منتدى حوض البحر المتوسط، الذي عُقد في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦ في آلبكانتيه (إسبانيا)، نقطة انطلاق مناسبة للجهود الرامية إلى تحقيق توافق الآراء هذا. ففي الإعلان الختامي، وافق وزراء الخارجية ورؤساء وفود البلدان من جهتي حوض البحر الأبيض المتوسط، الأعضاء في المنتدى على العناصر التي عرضتها، كما وافقوا على ضرورة إطلاق عملية جديدة، متعددة الأطراف، تشارك فيها كل الجهات الفاعلة لتسهيل المفاوضات ما بين جميع الأطراف وعلى جميع المسارات.

يجب أن تقوم هذه المفاوضات على أساس المرجعية التي وافقت عليها جميع الأطراف في مؤتمر مدريد الذي عُقد عام ١٩٩١ وعلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن المعايير المحددة بوضوح بشأن حل مسائل المركز القانوني النهائي. إن تلك المجموعة من التدابير، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وفي سياق سياسي يمكن من تحقيق المصالحة بين الأطراف، هي السبيل للخروج من الطريق المسدود حاليا، والتوصل على حل عادل وشامل ودائم للصراع بين العرب وإسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): تُعقد هذه الجلسة في ظل العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل أمس في غزة. ولا نزاع في الأرقام، وهي مروعة: فقد قُتل في بيت حانون وحدها ١٩ فلسطينيا – أكثرهم من النساء والأطفال. ونحن نقدم التعازي للذين فقدوا أحباء لهم. وتدين النرويج هذا الاستعمال الجسيم للقوة العسكرية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية، في سعيها إلى وقف إطلاق صواريخ يدوية الصنع من غزة.

ومنذ حزيران/يونيه من هذا العام، أزهقت أرواح أكثر من ٣٠٠ فلسطيني، كثيرون منهم أطفال. وهناك عدد لا يُحصى من السكان أصيبوا بجروح وشردوا من منازلهم وأصيبوا بصدمات نفسية. وإلى جانب آثار العمليات العسكرية الإسرائيلية السلبية، تزداد الحالة الإنسانية العامة في

غزة تأزما يوما بعد يوم، وتتفاقم بسببها معاناة الناس وتتقوض آفاق السلام.

كان وزير خارجية النرويج في غزة يوم أمس ورأى بأم عينيه تردي الحالة الإنسانية بسرعة والدمار الواسع الانتشار الذي خلفته وراءها الحملة العسكرية الأخيرة. وفي غزة، اجتمع وزير خارجية بلدي مع الرئيس عباس، واجتمع أيضا مع وزيرة خارجية إسرائيل. وكانت الرسالة التي حملها واضحة: فمع اعتراف النرويج بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها، فإنه لا يمكننا أن نقبل عمليات انتقامية عسكرية غير متناسبة وتتناقض مع القانون الإنساني الدولي. والأعمال من نوع عملية البارحة لا تفعل شيئا سوى غرس الكراهية وتعزيز استمرار المقاومة المسلحة. وليس هذه هي الوسيلة لتعزيز الأمن الإسرائيلي. فليس هناك حل عسكري لهذا الصراع، ونحث إسرائيل على وقف غاراتها على غزة.

وما فتئ موقفنا منذ مدة طويلة هو أن القيادة الفلسطينية يجب أن تضع حدا لإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. فهذه الأعمال الإرهابية ليست لصالح السكان الفلسطينيين ولا لاحتمالات السلام. ونحث القيادة الفلسطينية على القيام بما يكفل عودة العريف الإسرائيلي المختطف جلعاد شليط.

وتؤيد النرويج جهود الرئيس عباس لإقامة حكومة وحدة وطنية تعكس المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية. ونشجع بقوة جميع الأطراف والمجتمع الدولي على دعم هذه الجهود. إن الطريق المؤدية إلى السلام تبدأ على طاولة المفاوضات. ولا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة إلا بعملية مفاوضات تستند إلى خريطة الطريق والتزامات شرم الشيخ وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي، عن خالص تهاني وفد بلدي بتولي بلدكم، بيرو رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وأن أتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بهذه المهمة. وأود أيضا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة. وبالمثل، أود أن أهنئ السفير كينزو أوشيما، الممثل الدائم لليابان، على توجيهه لأعمال المجلس بنجاح خلال الشهر الماضي. كما أتوجه بالشكر إلى السيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، على إحاطتها الإعلامية حول الأحداث المأساوية التي تشهدها الآن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما قطاع غزة.

إن الأوضاع الصعبة وخطورة الأوضاع الأمنية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعطي لجلسة مجلس الأمن هذه أهمية خاصة. وهي توفر فرصة لوفد بلدي للإعراب عن قلقه العميق ولتوجيه أشد الإدانة للعدوان الإسرائيلي الأخير، الذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح البشرية البريئة، بما في ذلك أرواح النساء والأطفال، بالإضافة إلى الدمار الشديد للهياكل الأساسية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للشرعية الدولية.

والغزو الأخير للجيش الإسرائيلي لقطاع غزة، الذي اتسم باستخدام القوة التعسفي وغير المتناسب والعشوائي ضد السكان المدنيين، يأتي في ظروف صعبة، بينما تواجه السلطة الفلسطينية تحديات خطيرة وتسعى لإيجاد حل للأزمة الحكومية. ومنذ بداية هذا العام، وفرت هذه الأزمة ذريعة إضافية لتشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية ولتحويل قطاع غزة إلى سجن كبير للمدنيين الذين كانوا أصلا يعانون الأمرين.

وهناك معنى رمزي اليوم لوقوع العدوان الإسرائيلي الأخير في نفس الوقت بالتحديد الذي تناقش فيه لجنة

الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، التابعة للجمعية العامة، مسألة حالة حقوق الإنسان المأساوية في الأراضي العربية المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تنفذ هذه المجزرة بدون مبرر – ليست هناك عبارة أخرى لوصفها – تنفذها ضد السكان المدنيين في بيت حانون في نفس اليوم الذي تختتم فيه اللجنة المناقشة العامة لهذه المسألة، وبينما تعلن إسرائيل على الملأ أنها انسحبت من تلك المدينة الشهيدة بعد عدة أيام من المذابح والتدمير. وهذا يظهر مدى ازدراء إسرائيل بالمجتمع الدولي وعدم اكتراثها بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعدم احترامها للشرعية الدولية.

إن الإفلات من العقاب الذي تشن به إسرائيل، المتلهفة للحرب، هجمات عسكرية، بصورة دورية، على المدن والقرى الفلسطينية، وضد السكان المدنيين المنهكين والعزل، بدون أن يثير ذلك أي رد فعل من المجتمع الدولي، وتقدم حججا غير مقبولة وزائفة لتبرير عدوانها، يجب أن يدان ويشجب بشدة من جانب المجتمع الدولي. إن التاريخ لن يرحم الصمت المتواطئ الذي يفسر بأنه تشجيع للأعمال الإجرامية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي.

وفي أعقاب عملية أمطار الصيف التي قامت بها في الصيف الماضي، وما خلّفته من تدمير وضحايا أبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، عادت إسرائيل مؤخرا بعملية غيوم الخريف، وكأنها تريد أن تعطي الانطباع بأن جيشها ليس متورطا بعدوان همجي ضد السكان الفلسطينيين، بل هو يتخذ إجراءات ينبغي للمجتمع الدولي أن يتسامح معها إن لم يعبر عن إعجابه بها. وعلى هذا المنوال، يحق لوفد بلدي أن يتساءل عما إذا كانت هناك خطة لأن تنقشع الغيوم يوما ما عن سماء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعما إذا كان البحث عن السلام واردا حقا في جدول أعمال المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن.

وقد جرى التلويح بحق الدفاع عن النفس والحرب ضد الإرهاب بشكل تعسفي وإلى حد الغثيان، كذريعة لتمكين إسرائيل من القيام بهذه التجاوزات البشعة والمتنافية مع الشرعية الدولية. ولم تستثن تلك التجاوزات المؤسسات الفلسطينية أو القادة الفلسطينيين – الذين اقتيدوا إلى السجن دون سابق إنذار أو سبب ظاهر – ولم تستثن الهياكل الأساسية أو، فوق كل شيء، السكان المدنيين، الذين تنتهك كرامتهم يوميا. ويبدو أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه الديمقراطي الحر في عام ٢٠٠٦ قد أعطت إسرائيل سببا إضافيا لتنفيذ العقوبات الجماعية ضد شعب كان الخطأ الأخير الذي ارتكبه، على ما يبدو، هو أنه اختار قادته بطريقة ديمقراطية.

إن الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدفع وفد بلدي إلى مناشدة مجلس الأمن بقوة أن يضع حدا للتقاعس الظاهر فيما يتعلق بالهجمات الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني، وأن يضطلع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق، وهي صون السلم والأمن الدوليين، وأن يمارس الضغط اللازم لإجبار إسرائيل على الوقف الفوري لعدوانها ضد الشعب الفلسطيني وسحب قواتها من قطاع غزة. ويجب أن يفرض مجلس الأمن، كذلك، وقفا لإطلاق النار وأن يلزم إسرائيل بالامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

وما زال وفد بلدي على اقتناع بأنه يجب على الأمم المتحدة، نظرا للطريق المسدود الذي وصلته عملية السلام حاليا في الشرق الأوسط، أن تنظر في تلك المسألة مرة أخرى وأن تضطلع بمسؤوليتها الكاملة في البحث عن تسوية للصراع. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذان ما زالا يتمتعان بصلاحية كاملة، هي الأساس لإرساء سلام شامل

وعادل ودائم، يكفل احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة التي تملك مقومات البقاء، وتعيش بسلام جنبا إلى جنب مع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بول بادجي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا على ثقة بأن المجلس سينجز أعماله بطريقة بناءة وفعالة بفضل قيادتكم الماهرة.

كما أنتهز هذه الفرصة لتهنئة سلفكم السفير كيترو أوشيما، الممثل الدائم لليابان، بقيادته الممتازة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وأشكركم، سيدي، وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على إتاحة الفرصة لي، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه المناقشة المهمة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

نجتمع اليوم في مجلس الأمن لمناقشة الأحداث المزعجة للغاية التي وقعت في بيت حانون في قطاع غزة. إننا نعرف جميعاً ما الذي حدث. فقد قُتل تسعة عشر فلسطينياً في الساعات الأولى من صباح يوم أمس عندما أطلقت القوات الإسرائيلية قذائف مدفعية على ستة منازل في مدينة كان معظم سكانها نائمين. وكان من بين القتلى سبعة أطفال وست سيدات. وأُصيب نحو ٥٣ شخصاً آخر، من بينهم ٢٥ طفلاً و ١٢ سيدة. وبحسب مصادر موثوقة، أودت العملية العسكرية الإسرائيلية في تلك المنطقة، والتي بدأت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بحياة ٧٧ شخصاً.

ويشكل استمرار الجيش الإسرائيلي في استخدام القوة المفرطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملاً من أعمال الحرب ضد الشعب الفلسطيني. واستخدام الدبابات والطائرات والمروحيات القتالية وكذلك القذائف والمدفعية رد غير متناسب بصورة واضحة وصارخة. وما زال عدد الضحايا المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم نساء وأطفال بين القتلى والجرحى، في ارتفاع.

وتحث اللجنة أيضاً المتشددين الفلسطينيين على وقف إطلاق صواريخ القسام من شمال غزة على إسرائيل، وهو الأمر الذي دفع الجيش الإسرائيلي إلى هذا الرد العنيف. وما من شيء يمكن أن يبرر تلك الأعمال التي تنتهك القانون الدولي.

لقد قضت التطورات المأساوية في الحالة على الأمل الضعيف المتبقي في أن يجد الزعماء الفلسطينيون سبيلاً لاستئناف الحوار وإحياء مفاوضات السلام. ولا يتعرض الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل أوضاع رهيبة، للمزيد من الاضطهاد والإذلال فحسب، بل يواجه أيضا مخاطر تتزايد يوماً بعد يوم.

والعملية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة والضفة الغربية مرت مرور الكرام تقريباً على المجتمع الدولي، مثلما هو الحال مع استمرار المستوطنات والجدار الفاصل والأزمة الإنسانية الخطيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونحن نحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء عملياتها العسكرية فوراً وإجراء تحقيق عميق وجدير بالثقة في الحادث الرهيب الذي وقع أمس والتصرف بما يتماشى مع اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحروب، بتوفير الحماية للفلسطينيين. وندعو الطرفين إلى وقف جميع أعمال العنف فوراً وإظهار أكبر قدر من ضبط النفس لتتسنى استعادة الهدوء.

وترى اللجنة أن مجلس الأمن يتعين عليه أن يتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق وأن يساعد على إنهاء إراقة الدماء والمعاناة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على إسرائيل إنهاء توغلاتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية والاغتيالات المستهدفة للفلسطينيين. كما يجب عليها رفع القيود الصارمة التي تسببت للشعب الفلسطيني بمعاناة وصعوبات يومية يعجز عنها الوصف.

وستواصل اللجنة، من جانبها، العمل مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتهم رئيس السلطة الفلسطينية، الذي يؤيد مبادئ عدم العنف ويعترف بدولة إسرائيل ويحترم جميع الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة ويلتزم بها. كما توصي اللجنة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع بما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وستسمح هذه التسوية بحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في ١٩٦٧، على أساس مؤتمر مدريد؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ والاتفاقات المعقودة سابقاً بين الطرفين؛ ومبادرة السلام العربية، وقبول إسرائيل كجار يعيش في سلام وأمن في إطار تسوية شاملة. ولن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف إلا من خلال تسوية شاملة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، شاكرا لكم استجابتكم العاجلة لعقد هذه الجلسة الهامة. كما ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم، مندوب اليابان، على إدارته الحكيمة لدورة أعمال المجلس للشهر المنصرم.

والإمارات تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل قطر بالنيابة عن المجموعة العربية.

لقد تابعت بلادي عن كثب ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني حاليا من كارثة إنسانية حقيقية وخطيرة في أراضيهم المحتلة، تجسدت أفظعها بالمجزرة البشعة التي تعمدت ارتكابها قوات الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد فجر أمس في بلدة بيت حانون بقطاع غزة، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شهيدا، ١٣ منهم من عائلة واحدة، وإصابة ٤٥ بجروح بالغة وخطيرة أغلبهم من الأطفال والنساء.

إن هذا العمل الإجرامي الإسرائيلي البشع الذي يخالف كافة مواثيق حقوق الإنسان كان يمكن تفاديه وبالكامل، لو أن مجلس الأمن تحرك منذ اليوم الأول نحو مطالبة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بوقف مظاهر الحرب المفتوحة والخطيرة التي تشنها حتى هذه اللحظة على قطاع غزة. إن هذا العجز الدولي المتكرر، وخصوصا عندما تتصل المسألة بانتهاكات إسرائيل الفادحة لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي، لم يشجعها فقط على مواصلة التدمير في المدن والقرى الفلسطينية ولبنيتها التحتية الحيوية، بل وشجعها أيضا نحو التمادي باتجاه ممارسة أعنف وأشد التدابير العسكرية الخطيرة ضد السكان المدنيين العزل على مسمع ومرأى من العالم. إن اجتياحها العسكري لبلدة بيت حانون، وتعمدها ارتكاب أعمال التدمير والتخريب الوحشي الواسع النطاق للمنازل، وممارسة أخطر أنواع الاعتقال الجماعي التعسفي، والقتل خارج إطار القانون، واستهداف سيارات الإسعاف والعاملين في مجالات الطوارئ والمستشفيات، أسفر حتى الآن وعلى مدار الثمانية أيام

الماضية عن استشهاد ما يزيد عن ٧٠ قتيلا وإصابة ما لا يقل عن ٣٠٠، ٢٠ في المائة منهم هم في حالة موت سريري.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تعلن تضامنها مع الشعب الفلسطيني الشقيق في مواجهته لهذه المجازر والانتهاكات الإسرائيلية التي ترتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية التي يُعاقب عليها القانون الإنساني الدولي، تتساءل كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يصدق ما برره مندوب إسرائيل أمام هذه القاعة صباح اليوم، من أن المجازر البشرية التي اقترفتها آلة الحرب الإسرائيلية مستخدمة أخطر أنواع الأسلحة في بيت حانون والأراضي الفلسطينية التي تحتلها، هي دفاع عن النفس؟ وهي نفسها التي تقوم بمواصلة هذا الاحتلال، وبممارسة أبشع أنواع القتل والعبث والتخريب، بشكل ينتهك المواثيق والأعراف الدولية، متناسية ما نصت عليه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تكفل حق الشعب الفلسطيني أسوة بجميع شعوب العالم في العيش بكرامة وأمان واستقرار داخل وطنه.

وعليه فإننا نجدد موقفنا السابق والمؤكد على أن سياسة الاستهتار والخرق التي تواصل انتهاجها إسرائيل لجملة التزاماتها بموجب قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي وبروتوكولات حقوق الإنسان والاتفاقيات السابقة التي أبرمتها مع الفلسطينيين، لن تجلب الأمن والاستقرار لشعبها – وإنما من شأنها أن تولد الإحباط في نفوس الكثيرين، وتصعد من مظاهر العنف والتوتر في المنطقة ككل. وعليه فإننا نطالب المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن واللجنة الرباعية، بالتحرك العاجل نحو إدانة هذه الأعمال الإسرائيلية على الفور، وباتخاذ جميع التدابير الفاعلة والعاجلة التي تكفل التحقيق فيها، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمات الدولية، وتحميل الحكومة الإسرائيلية التعويضات اللازمة عنها، والتقيد الصارم بوقف اعتداءاتها المستمرة على الشعب الفلسطيني، وخصوصا في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها الأراضي المحتلة، والتي باتت تشكل مسألة ملحة للغاية، وتتطلب اتخاذ جميع التدابير اللازمة والكفيلة بحماية الفلسطينيين، وإزالة الحصار الإسرائيلي عنهم، وإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل عن قطاع غزة وجميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس الشريف، فضلا عن التقيد بتطبيق جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على جميع هذه المناطق، وذلك تنفيذا لالتزاماتها القانونية بموجب هذه الاتفاقية، وأحكام القانون الدولي، وجميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وفي الختام، فإننا إذ نأمل ألا يتقاعس المجتمع الدولي مرة أخرى عن اتخاذ إجراء حاسم يحول دون تصعيد العنف وتفجير الأوضاع في المناطق الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط – ونؤكد على أن نشر الأمن والتعاون والاستقرار في هذه المنطقة، لن يتحقق إلا بإبداء المجتمع الدولي لإرادته الجادة والكفيلة بوقف العدوان الإسرائيلي وبمساعدة الشعب الفلسطيني على تشكيل حكومته الوطنية، وإمداده بالمساعدات المالية والاقتصادية اللازمة لتمكينه من إعادة بناء مؤسساته الحيوية المدمرة، ومواجهة أزمته الإنسانية الخانقة التي يعيشها حاليا. وذلك تمهيدا لتوفير الأجواء المناسبة والمشجعة على استئناف مفاوضات مسيرة السلام، الكفيلة بإيجاد التسوية العادلة والدائمة والشاملة للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط، وفقا لمبادرة السلام العربية، الداعمة لرؤية إقامة دولتين فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان وفي إطار من الاحترام المتبادل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد المحمصاني: اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما أعرب عن تقديرنا للمندوب الدائم لليابان لترأسه المجلس الشهر الفائت. وأتقدم بالشكر إلى الأمينة العامة المساعدة السيدة أنجيلا كين لإحاطتها الإعلامية صباح اليوم.

إن تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة والخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو استمرار لاعتماد إسرائيل سياسة منطق القوة لفرض حل النزاع العربي الإسرائيلي. وهو خيار أثبت فشله وعدم جدواه، وأدى إلى المزيد من الضحايا والدمار.

إن جامعة الدول العربية تدين العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والاجتياح الغاشم لقوات الاحتلال لقطاع غزة، وما نجم عنه من سقوط العديد من الضحايا الفلسطينيين، وتمادي قوات الاحتلال الغاشمة في قتل المدنيين في بيت حانون. كما ندين استعمال القوات الإسرائيلية للأسلحة المحرمة دوليا ضد المواطنين الفلسطينيين، وتدمير البنية التحتية الحيوية للشعب الفلسطيني. ونرى أن مواصلة العدوان على الشعب الفلسطيني ستزيد من تعقيد الموقف المتأزم أصلا في المنطقة، وستؤدي إلى إعاقة أي جهود في اتجاه التوصل للبحث عن حلول سلمية. إن استمرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني إنما هو دليل على نية إسرائيل على عدم المشاركة في عملية السلام وإشاعة الاستقرار في المنطقة.ويتوجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بصفة خاصة، النظر بجدية في الطلب العربي بالسعي إلى إحياء عملية السلام.

إننا نعرب عن استغرابنا لغياب أي دور للجنة الرباعية المعنية بمتابعة الوضع في فلسطين، وندعوها إلى الاضطلاع بالدور المنوط بها في عملية السلام. كما نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن الأوضاع الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأرض الفلسطينية المحتلة، انتهاكا للشرعية الدولية، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في أقرب فرصة ممكنة.

من الواضح أن الوضع الذي نشهده اليوم يعكس صورة مأساوية لتدهور عملية مفاوضات السلام بكاملها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن منطق القوة الذي تتبعه إسرائيل لا يمكن أن يؤدي إلى حل لهذا الصراع وأن الطريق الوحيد إلى إحلال السلام هو العودة إلى طاولة المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد المراد (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية، نتقدم لكم بجزيل الشكر على استجابتكم للطلب الذي تقدمت به دول حركة عدم الانحياز، والمجموعة الإسلامية، والمجموعة العربية، لعقد هذا الاجتماع الهام لمناقشة الأوضاع المتدهورة في الأراضي المحتلة، الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ونرى أن هذه الاستجابة السريعة للمجلس لمناقشة هذه التطورات هي اعتراف بخطورة الأوضاع في الأراضي المحتلة وبانعكاساتها السلبية على السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. ونأمل أن يضطلع المجلس بمسؤولياته ويتخذ تدابير عاجلة لردع العدوان الإسرائيلي الأخير، الذي راح ضحيته العشرات بين قتيل وجريح.

إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وصلت إلى حد لا يمكن السكوت عليه. فالتوغلات العسكرية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت أمرا روتينيا، وسقوط ضحايا مدنيين من نساء وأطفال وشيوخ لم يعد خبرا يلفت انتباه المجتمع الدولي ويستدعيه للتدخل لوقف أو ردع هذه الممارسات، التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية.

لقد ارتكبت القوات الإسرائيلية في الأيام القليلة الماضية مجازر في بيت حانون ومناطق أخرى في الأراضي المحتلة، ولعل آخرها المجزرة التي وقعت يوم أمس وسقط فيها ما يقارب عشرين شهيدا، معظمهم من النساء والأطفال. وما يثير الدهشة هو تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بأن المجزرة الأخيرة كانت بسبب خطأ فني. إن هذه الاعتداءات التي ترتكب بحجة أن إسرائيل تدافع عن نفسها تستند بلا شك على حجة واهية، وتصديقها من قبل البعض يثير تساؤلات حول مصداقيتها وحياديتها، لأنه من غير المعقول أن تبرر الممارسات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتنتهك فيها التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، بأنها تأتي في إطار الدفاع عن النفس، لأن من يدافع عن نفسه في الحقيقة هو الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال.

ونتساءل هنا عن بعض الممارسات الإسرائيلية، وعما إذا كانت الدول المتحضرة التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتطالب بالالتزام بنصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة تقبل بها. ومن تلك الممارسات: الاغتيالات أو القتل خارج نطاق القانون؛ والاستخدام المفرط للقوة وردود الأفعال غير المتناسبة مع الفعل ذاته؛ وهدم المنازل وتدمير المؤسسات الفلسطينية؛ والاستمرار في بناء الجدار الفاصل، رغم تأكيد محكمة العدل الدولية في فتوى لها بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على عدم قانونيته لتعارضه مع قرارات الشرعية الدولية؛ وفرض القيود على حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والاستمرار في سياسة الحصار والعقاب الجماعي.

إن جميع هذه الممارسات تمثل انتهاكا واضحا وصريحا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ونرى أن الدول المتعاقدة والأطراف في هذه الاتفاقية عليها التزام بتفعيل مواد هذه الاتفاقية، وبإدانة هذه الممارسات، وعدم السكوت عليها.

إن الكويت تدين بشدة الهجوم العسكري الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة، الذي خلف دمارا واسعا في الأرواح والممتلكات. ونطالب بوقف فوري لهذا العدوان ضد السكان المدنيين، وبانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية. كما نطالب بإنشاء آلية دولية لمراقبة وقف إطلاق النار. وندعو المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته لردع الحكومة الإسرائيلية، عن طريق اتخاذ تدابير فورية لحماية السكان المدنيين، وضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات التي تزيد من تدهور الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وتقلل من فرص استئناف عملية السلام التي تشهد حاليا جمودا بسبب التعنت الإسرائيلي الرافض لأية مبادرة ترمي إلى تحريك هذه العملية، وإمعان إسرائيل في اتخاذ الإجراءات الأحادية.

إن دولة الكويت تؤكد على موقفها الثابت والمبدئي إزاء دعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة، بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس. ونؤكد بأنه بدون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، لن يكون هناك سلام دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية، التي تمثل جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي بما في ذلك المجموعة الرباعية للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإقناعها بأنه لن يكون هناك حل عسكري وبأن الحل يكمن في العودة إلى المفاوضات، وإعادة بدء عملية السلام، بما يؤدي إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية واستحقاقات خارطة الطريق.

إن دولة يحدوها الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويقوم باعتماد مشروع القرار المعروض عليه، لأن فشل المجلس المتكرر في اعتماد إجراء ضد إسرائيل سيخلق، بلا شك، انطباعا بأن إسرائيل تتمتع بحصانة من أي إدانة دولية على الجرائم التي ترتكبها، وأنها معفية أو مستثناة من الالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية. وهذا من شأنه تشجيع إسرائيل على مواصلة عدوانها وممارساتها اللاإنسانية، وبالتالي استمرار دوامة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي، وبالشكر لسلفكم على أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

تدين الحكومة الأردنية بشدة العدوان الذي تشنه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والعمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة، التي أسفرت عن عدد كبير من الضحايا الفلسطينيين مؤخرا. وتدين الجريمة البشعة التي ارتكبتها إسرائيل في بيت حانون بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما تدين سياسة العقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين. وتدعو الحكومة الأردنية مجلس الأمن إلى أن يتحمل مسؤولياته عن الوقف الفوري لجميع أشكال العدوان الإسرائيلي المستمر، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. إن العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ليس من شأنها سوى تعقيد الوضع المتأزم أصلا، وعرقلة الجهود الرامية للمساعدة في إنهاء المعاناة الإنسانية المفروضة على الشعب الفلسطيني. كما نؤكد على ضرورة التحرك الفوري للمجتمع الدولي والقوى المؤثرة في العالم لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، وقد باتت الحاجة ماسة إلى استئنافها بأسرع وقت ممكن.

إن تدهور الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمراره يهددان، أكثر من أي وقت مضى، مستقبل قيام الدولة الفلسطينية وأمن واستقرار المنطقة. كما أن استمرار إسرائيل بممارساتها المدانة، من قتل المواطنين الفلسطينيين، واحتلال الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات، وانتهاك القانون الدولي دون اكتراث، واستمرار إسرائيل في إنكار الحقوق الفلسطينية لعدة عقود، جميعها مسائل في غاية الخطورة، تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، وتغذي قوى التطرف، وتولد المزيد من الكراهية.

تُظهر الأحداث بوضوح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل أحادي الجانب للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وإن السبيل الوحيد لحل عادل للصراع ممكن من خلال التفاوض المباشر بين الجانبين في إطار جدول زمني سريع التنفيذ يكفل تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتحقيق المبادئ الأساسية لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وذلك بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

وعليه، يجب علينا جميعا أن نستمر في دعم الرئيس عباس والعمل على ضمان وصول المساعدات الدولية للجانب الفلسطيني. كما يجب أن تقوم إسرائيل، بدورها، باتخاذ خطوات فورية تتضمن وقف عملياتها العسكرية وإبقاء المعابر المحيطة بقطاع غزة مفتوحة، وإزالة القيود على حرية الحركة، ودفع واردات الضرائب المستحقة للجانب الفلسطيني.

كما ينبغي التأكيد على ضرورة إيجاد حل لمسألة الأسرى والمختطفين، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تخفيف حدة التوتر. ويتوجب على إسرائيل أن تبدي المرونة اللازمة

للمساهمة في تحريك المسار السياسي، بحيث يتم استئناف المفاوضات بين الجانبين، وأن تقوم بخطوات محددة لإنهاء الاحتلال. إننا نحث مجددا جميع الأطراف المعنية لبذل الجهود اللازمة للتحرك في هذا الاتجاه وجعل إحلال السلام وإقامة الدولة الفلسطينية الأولوية الأساسية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشارك في شكر سلفكم. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لقراركم بالدعوة إلى هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن لبحث العدوان الأخير للنظام الإسرائيلي وأعماله الوحشية.

لقد تابع المجتمع الدولي، بحنق وسخط، جولة أخرى من عدوان إسرائيل وتصعيدها لسياساتها وممارساتها المستمرة القائمة على إرهاب الدولة وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. والعدوان الإسرائيلي الأخير على الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة وفي بيت حانون، شُن في تحدٍ صارخ لأصل المبادئ الأساسية للقانون الدولي والأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وقد وصفه مسؤولو النظام الإسرائيلي أنفسهم بأنه الأكبر من نوعه على قطاع غزة، وهو ما يُظهر للجميع مرة أخرى طبيعة ذلك النظام الخارجة على القانون.

لقد قُتل حتى الآن أكثر من ١٠٠ فلسطيني، بينهم العديد من النساء والأطفال، وأُصيب أكثر من ٣٥٠، والكثيرون منهم في حالة حرجة. وأُصيب المجتمع الدولي بصدمة عميقة ورُوع عندما علم أن ١٩ فلسطينياً، بينهم نساء وأطفال، قُتلوا عن عمد وأصيب العشرات غيرهم، عندما قصف النظام الإسرائيلي منازل في بيت حانون يوم أمس. ومما زاد من بؤس ومعاناة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، أن النظام الإسرائيلي قام، في حالات كثيرة، بمنع الطواقم الطبية حتى من الوصول إلى الجرحى والقتلى في بيت حانون ووضع المستشفيات في المنطقة تحت الحصار. بل إنه هاجم وقتل مسعفي جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة في انتهاك صارخ آخر للقانون الإنساني الدولي.

وكما قال المسؤولون الفلسطينيون، فإن الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي الأخير على بيت حانون أسوأ من أي شيء عانت منه البلدة نتيجة العدوان الإسرائيلي السابق. لا توجد كهرباء والناس ليس لديهم ماء أو طعام وقُطعت خطوط الهاتف ولحقت أضرار بالبنية التحتية.

ويتجلى عِظم الجرائم التي ارتكبها النظام الإسرائيلي في بيت حانون، جزئيا، في البيان الأخير الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة، التي وصفت الحالة هناك بأنها ”بائسة“ وأضافت،

> ”الموت والدمار واليأس هي الكلمات التي تصف الحالة المروعة جداً ... هناك دمار وخراب في كل مكان ... السكان جميعاً يعيشون في خوف“.

إن المعتدين والقتلة الإسرائيليين لا يألون جهداً لحرمان المدنيين الفلسطينيين من الضروريات الأساسية ويواصلون ارتكاب الجرائم والأعمال الوحشية التي تُذكرنا بالجرائم الهمجية التي اُرتكبت في العصور الوسطى.

ونحن ندين بشدة العدوان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد البشرية وإرهاب الدولة الذي ارتكبه النظام الصهيوني بصورة منهجية ضد الشعب الفلسطيني على مدار العقود الستة الماضية. والأعمال الوحشية الأخيرة لهذا النظام مروعة بنفس الدرجة ويجب إدانتها بشدة. ومن الواضح أن

هذا المثال الأخير للوحشية، الذي استهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية الحيوية شأنه في ذلك شأن الأمثلة العديدة السابقة، عمل من أعمال العقاب الجماعي وجريمة حرب، نُفذت في تحدٍ لأصل مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ولا بد أن يعالج المجتمع الدولي في نهاية الأمر الحالة بإخلاص وأن يحول دون استمرار هذه المخططات الإرهابية ضد الفلسطينيين.

وللأسف، ما زالت جميع هذه الجرائم تُرتكب دون أي إجراء ذي مغزى من جانب مجلس الأمن، وذلك بسبب التقاعس المفروض على المجلس من جانب أعضاء دائمين معينين. والإفلات من العقاب الذي ارتكب به النظام الإسرائيلي جرائمه حتى الآن قد شجعه، في واقع الأمر، على مواصلة سياساته العدوانية وأعماله الإرهابية بل وزيادتها.

ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن اتخاذ التدابير الحازمة، التي تأخرت كثيراً، للتصدي لهذه السياسات والأعمال غير القانونية والعدوانية والإجرامية من جانب النظام الإسرائيلي، ولوقف آلته الحربية وأعمال إرهاب الدولة التي يقوم بها وللمساعدة على وضع حد للعنف الناتج عن استمرار الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية. وإذ أن العدوان المستمر يهدد السلم والأمن الدوليين على نحو خطير، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية جسيمة بموجب الميثاق لاتخاذ خطوات ضرورية وفورية بهدف وضع حد لهذا العدوان. ونأمل أن يضطلع جميع أعضاء مجلس الأمن، إدراكاً منهم للحاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم في وجه هذا التصعيد الجديد في المنطقة، بمسؤولياتهم في معالجة هذه الحالة الخطيرة كما ينبغي أن يعتمدوا مشروع القرار المعروض على المجلس، كخطوة أولى في هذا الصدد.

وينبغي، في واقع الأمر، أن يأخذ المجلس نداءات وشواغل المجتمع الدولي بشأن السياسات العدوانية للنظام الصهيوني وممارساته غير الإنسانية في الأراضي المحتلة بجدية أكبر وأن يمنع النظام الإسرائيلي من الاستهزاء بوقاحة بالمجتمع الدولي ومجلس الأمن بالدعوة، في رياء، إلى السلام هنا وارتكاب أعمال الإرهاب والرعب والهمجية والجرائم ضد البشرية في المنطقة، ولاسيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد بيترانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل بشكركم على الدعوة إلى هذا الاجتماع العاجل. مرة أخرى، تتبدى للعيان سلسلة وحشية من الأحداث في فلسطين، بلغت ذروتها يوم أمس بالهجمات المدفعية الوحشية من جانب إسرائيل والتي قتلت ١٩ مدنياً فلسطينياً، من بينهم أطفال ونساء، في بلدة بيت حانون في غزة، وأصابت العشرات غيرهم من المدنيين الأبرياء.

وقبل أن أواصل، يود وفد بلدي أن يقدم تعازيه للشعب الفلسطيني في خسائره الرهيبة والمؤلمة.

ويُذكر أن المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تحدثت بهلع أمس عن تجربتها خلال زيارتها للمنطقة. وقد تكلمت عن يأس الناس في محاولتهم التأقلم مع الموت والدمار الذي لم تشهده غزة على هذا النطاق لسنوات طويلة.

ويشكل استمرار الهجوم العسكري الذي تشنه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تهديداً لفرص إيجاد حل تفاوضي للصراع، يستند إلى قيام دولتين. وبالنظر إلى تلك الأحداث والحالة الإنسانية المأساوية على أرض الواقع، نشعر بعميق القلق بسبب عدم اتخاذ هذه الهيئة أي إجراء للتدخل.

ويدين وفدي مرة أخرى العدوان الذي شنته إسرائيل واستخدامها المفرط وغير المتناسب للقوة بدون أدنى مراعاة لحياة الفلسطينيين، بمن فيهم الأبرياء من النساء والأطفال. وندين سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل، والتي ما زالت تتسبب في خسائر بالغة في الأرواح وإلحاق أضرار فادحة بالهياكل الأساسية والمؤسسات والممتلكات. ونتيجة لتلك الغارات العسكرية، ازداد تردي الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحدث التردي، من مستوى من اليأس كان خطيرا أصلا، بدأ مع آخر انتخابات جرى تنظيمها في أوائل العام الحالي.

ويهيب وفدي مرة أخرى بإسرائيل أن تعترف بعدم وجود حل عسكري للحالة في الشرق الأوسط. ويجب أن تقاوم إسرائيل إغراء ممارسة قوتها العسكرية ويجب أن توقف كل الأعمال العدوانية على فلسطين.

ويجب على إسرائيل أن تنسحب بالكامل من غزة ومن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بقضية فلسطين. وعلاوة على ذلك، يجب على إسرائيل الوفاء بالتزامها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والقانون الدولي وقواعد القانون الإنساني الأخرى.

ومن دواعي قلقنا البالغ استمرار إسرائيل في ارتكاب تلك الانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي. وساد انطباع مؤسف بأن المجتمع الدولي يتهاون مع تصرفات إسرائيل حتى وإن دعت هذه المؤسسة العالمية، في مناسبات عديدة، الجميع إلى احترام سيادة القانون. وفي نفس الوقت، يتعين على المقاتلين الفلسطينيين التوقف عن إطلاق الصواريخ إلى داخل أراضي إسرائيل.

ويهيب وفدي بمجلس الأمن أن يقبل مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين وأن يمارسها. ونحث المجلس كذلك على الاستعجال في عمله بالنظر إلى الظروف الإنسانية القاسية التي يكابدها الشعب الفلسطيني الناجمة عن عدوان إسرائيل وسياستها القائمة على استخدام القوة العسكرية.

ويجب أن يكفل المجلس عدم حدوث هذه الأعمال السافرة من القتل والدمار مجددا، وخاصة في ضوء ما أفادت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، عن استمرار وجود القوات الإسرائيلية في أجزاء أخرى من غزة، ويجب عليه اتخاذ تدابير فورية ترمي إلى وقف الصراع وإعادة إحياء عملية السلام والعمل على التوصل إلى حل عادل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي مشروع القرار الذي قدمته قطر، والذي نرى أنه يشكل أساسا للمضي قدما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يسعدنا، سيدي الرئيس، أن نرى زميلا دبلوماسيا متمرسا بالعمل الدبلوماسي من بيرو الصديقة يعود إلينا ليترأس جلسة مجلس الأمن الطارئة هذه والمخصصة لتدارس العدوان الإسرائيلي الجاري ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لا سيما في غزة. أضم صوتي بداية إلى البيان الذي أدلى به مندوب قطر باسم المجموعة العربية، وإلى بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به مندوب كوبا وإلى بيان منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أدلى به ممثل أذربيجان.

لقد قيل الكثير أمام هذا المجلس على مدى عقود عن الجرائم التي اقترفتها إسرائيل، حكومة وجيشا وعصابات

إرهاب، في الأراضي العربية المحتلة. وتكاد ذاكرة مجلس الأمن تفيض بذكريات لا تُحصى عن جلسات طويلة تم تكريسها مئات المرات للنظر في مجازر وجرائم ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والأردنيين والمصريين. كم هو إذن عدد المرات التي نظر فيها المجلس الموقر في مشاريع قرارات تندد بمجاز إسرائيل؟ وكم هو عدد المرات التي استخدمت فيها دولة معروفة امتياز حق النقض لإفشال توجه جماعي وإجماعي داخل المجلس لإدانة إسرائيل على جرائمها وتحميلها مسؤولية أعمالها الإجرامية؟

القضية الفلسطينية ليست مسألة إنسانية، بل سياسية بامتياز. وطالما تم التغاضي عن فرض الحل السياسي العادل والشامل، فإن إسرائيل ستشعر بأنها غير خاضعة للمساءلة وبأنه يجوز لها ما لا يجوز لغيرها، وأنها استثناء للقاعدة القانونية. وتلك كلها أمور سبق أن دفعت إسرائيل إلى تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني الأعزل الواقع تحت الاحتلال وكذلك على جيرانها المباشرين. ومن البديهي أن نطلب من هذا المجلس اليوم وقف تعامله مع دماء شعوبنا ومآسيها وآلامها وصبرها وكأن كل ذلك أمر اعتيادي في حوليات المجلس والأمم المتحدة.

إن المرء ليتساءل بجدية عن السبب الحقيقي الذي يدفع بإسرائيل إلى القتل الأعمى للشعب الفلسطيني. وبرأي الكثيرين من الدبلوماسيين والمحللين السياسيين أن هذا السبب هو بالتحديد شل بعض المتنفذين لقدرة المجلس على معاقبة إسرائيل على جرائم سابقة ومساءلتها أمام هذا المجلس عن إرهاب الدولة الذي قامت عليه منذ إنشائها، وسارت عليه سياساتها حتى أيامنا هذه. ويزداد العجب والتساؤل عندما يبذل بعض المتحدثين قصارى جهده لقلب الحقائق رأسا على عقب، حيث يصبح حق الفلسطينيين في الدفاع عن النفس في وجه احتلال غاشم بربري لا مثيل له في التاريخ إرهابا، وحيث يتم تصوير إرهاب إسرائيل للفلسطينيين العزل على أنه حق في الدفاع عن النفس. هل هناك تزوير للحقائق أشد إيلاما من هذا؟ وهل يعقل أن يجري التزوير والتزييف تحت قبة هذا المجلس؟

لقد منع وفد الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز/يوليه اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار حظي آنذاك بالإجماع يدين مجزرة إسرائيلية مماثلة لتلك التي جرى ارتكابها بالأمس، في بيت حانون، وأعني بذلك مجزرة غزة. ولو كان المجلس قد نجح في إدانة سلوك إسرائيل الإجرامي آنذاك في شهر تموز/يوليه لما جرت المذبحة الجديدة بالأمس. إن أولئك الذين يعرقلون العدالة ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتحملون إنما جزءا كبيرا من المسؤولية عما يجري من سفك للدماء، دماء الأبرياء.

إن ذروة العبث هي اعتماد البعض لمقولة إن ارتكاب مجزرة بيت حانون قد جرى بالخطأ كما تروج إسرائيل لذلك. والواقع إننا استمعنا عشرات المرات تحت قبة هذا المجلس إلى العذر نفسه كتبرير إسرائيلي لقتل النساء والأطفال وقوات اليونيفيل ومبعوثي الأمم المتحدة. وحتى هذا العذر الإسرائيلي المرفوض جملة وتفصيلا، إنما يؤكد أن إسرائيل دولة غير مسؤولة، وغير مؤهلة للتعامل مع المجتمع الدولي.

لقد ذكر معظم المتحدثين مرجعيات السلام الشامل والعادل: قرارات مجلس الأمن، ومرجعية مدريد، والمبادرة العربية للسلام. وتكاد جدران هذه القاعة أن تردد هذه المرجعيات لكثرة ما انعكس صداها عليها. وبالتالي، فإن عذر استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيليين لم يعد مقبولا، وكأن البعض يريد أن يدفع المنطقة إلى اليأس، وبالتالي نحو المجهول والانفجار، كحل وحيد بعد أن استبد الظلم بشعوب المنطقة.

سيدي الرئيس، لا يجوز أخلاقيا وسياسيا أن تكون ذاكرة البعض قصيرة عندما يتعلق الموضوع بالنزاع العربي الإسرائيلي، وعندما يتعلق الموضوع بآلام شعوبنا تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما لا يجوز أن يناشد هذا المتحدث أو ذاك سوريا لممارسة ما أسموه بالنفوذ أو الدور الإيجابي. فهذا الدور الإيجابي معروف، وهو جزء من الحل وليس جزءا من المشكلة. ويعرف القاصي والداني رغبة بلادي في السلام العادل والشامل، كما يعرف القاصي والداني إرادة بلدي، سوريا، لصنع هذا السلام كخيار استراتيجي. والمشكلة لدى المشككين بهذا الدور هي أنهم لا يريدون فهم الحقيقة ولا الاعتراف بالتقصير والمسؤولية ولا بقصر النظر في تعاملهم مع عدالة قضايا السلام في المنطقة. إن بلادي سوريا تبذل جهودا كبيرة في دعم تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ويخطئ البعض عندما يحاول أن يسلط الأضواء على أن المشكلة تكمن في هذا البعد الفلسطيني بالذات. إذ أن المشكلة تكمن في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. هذا هو جوهر الموضوع.

لقد قدمت المجموعة العربية مشروع قرار عاجلا لاعتماده من قبل مجلس الأمن بهدف إيقاف المجازر الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد حظي هذا المشروع بدعم مباشر من حركة عدم الانحياز ومن منظمة المؤتمر الإسلامي وأغلبية من تحدث هذا اليوم. وكم كان بودنا ألا يقتصر من أيد هذا المشروع على تلك المجموعات الثلاث. كم كان بودنا أن نرى دولا أخرى من الشمال تنضم إلى أولئك الذين دعوا إلى مشروع القرار هذا وأعدوه، فمسألة العدالة ليست جغرافية. إن مسألة العدالة سياسية.

سيدي الرئيس، نحن نناشد أعضاء المجلس اعتماد هذا المشروع بالسرعة الكلية، حفاظا على السلام، وكي لا نرسل رسالة خاطئة إلى شعوبنا الواقعة تحت الاحتلال بأن القانون لا قيمة له وبأن العنف هو الحل الوحيد لتحرير الأراضي.

لقد آن الأوان لإرسال رسالة واضحة لإسرائيل بأن استمرار احتلالها للأراضي العربية إنما يوتر العلاقات الدولية كلها، ويعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر. آن الأوان لذلك، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل ولأعضاء المجلس على عقد هذه الجلسة الطارئة لبحث الاعتداءات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وباسم وفد بلادي نتوجه إلى الشعب الفلسطيني بالتعازي الحارة، لفقدان أرواح المدنيين العزل الأبرياء في قطاع غزة وبيت حانون نتيجة الأعمال البربرية الوحشية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية. ونعرب عن إدانتنا القوية لاستخفاف سلطات الاحتلال الإسرائيلية المتكررة بأرواح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، وخاصة الأطفال والنساء. وذلك يعني بالنتيجة انتهاكا واستخفافا إسرائيليا صارخا بالقانون والأعراف الدولية، وبدور منظمة الأمم المتحدة، ودور هذا المجلس الذي ما انفك يعقد جلسات متكررة لبحث العنف الدامي الذي جرى ويجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية دون أن يتمكن من اتخاذ إجراء حاسم لوقف تكرار تلك الاعتداءات، وبسبب اتخاذه في بعض الأحيان قرارات لا يتم تنفيذها.

إن المجزرة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية يوم أمس وسقط فيها الأطفال والشيوخ والنساء في بيت حانون، ليست المجزرة الوحيدة أو الأولى، ولن تكون

الأخيرة في سجل قوات الاحتلال الإسرائيلية. وإنما هي مجرد حلقة في مسلسل المجازر التي سبق وأن ارتكبتها في دير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا وقانا الأولى وجنين والحرم الإبراهيمي وقانا الثانية، وأخيرا في جنوب لبنان وفي بيت حانون في قطاع غزة.

لقد ارتكبت إسرائيل هذه المجازر، التي تجاوزت المجازر والفظائع التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، وكأن الإسرائيليين لم يتعظوا من دروس الماضي والمواثيق الدولية. بل رفضت استقبال لجان تقصي الحقائق والتحقيق في الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني.

وأمام هذه الانتهاكات الإسرائيلية، نجد تقاعس المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، وعجزه عن اتخاذ أي إجراءات تنفيذية عقابية صارمة. بل نجد من يقدم العذر، بدعوى الدفاع عن النفس، لتبرير ممارسات الاحتلال التي تتنافى مع المواثيق والأعراف الدولية.

إن هذه الازدواجية في المعايير والمواقف، وهذا التقاعس والتغاضي عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، يزعزعان مصداقية مجلس الأمن، ويشككان في دوره الأساسي – إقرار السلم والأمن الدوليين. بل ينقصان من هيبة الأمم المتحدة ككل ويفتحان المجال أمام مزيد من التوتر والأعمال العدائية، مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

إننا ننقل إلى مجلس الأمن مطالبة الضحايا الأبرياء بالعمل على اتخاذ خطوات عاجلة لحماية الشعب الفلسطيني من اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية المتواصلة التي تنتهك أحكام القانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وندعو إلى إرسال قوة مراقبة دولية لتوفير الحماية اللازمة لأرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم. كما ندعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف أعمال القمع وإغلاق المعابر والحصار التي تقوم بها القوات الإسرائيلية بهدف تجويع الشعب الفلسطيني وحشره في سجن كبير من خلال الجدار العازل الذي شيدته إسرائيل في الأراضي المحتلة. إن ذلك يعني تهديد حياة شعب بأكمله، وابتزاز الشعب الفلسطيني وتجويعه بمنع المساعدات عنه، بل وعدم الإفراج عن عوائد الجمارك والضرائب التي حجبت عنه.

إن كل الجهود والمبادرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ لم يكتب لها النجاح، لأنها لم تعالج أسبابها الجذرية، وأهمها ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد طرح الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي، تصورا يضمن حقوق الفلسطينيين واليهود على حد سواء، وذلك من خلال العيش على قدم المساواة في دولة واحدة ديمقراطية على أرض فلسطين، يعترف بها جيرانها، على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا. إلا أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تعمل على تجاهل هذه المبادرات، وتتجاهل المواثيق وقرارات الشرعية الدولية، بل ترفض حتى مبدأ التحقيق في أعمال العنف والتدمير التي تستهدف الشعب الفلسطيني بشكل متواصل وتستهدف الأبرياء. وتبرر تصرفاتها العدوانية بدعوة الدفاع عن النفس تارة، والأخطاء العسكرية تارة أخرى. وهدفها هو القضاء على الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني.

لقد حان الوقت لأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه هذه الأزمة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وندعو المجلس إلى النظر بكل جدية في مشروع القرار الذي قدمه ممثل قطر الشقيقة باسم المجموعة العربية ونحن نرى أن هذا أقل إجراء يمكن أن يتخذه المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد تراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): تدور هذه المناقشة على خلفية الحالة الخطيرة التي تتفاقم باطراد في الشرق الأوسط. والجمود في عملية السلام يبقي المنطقة كلها في حالة عدم استقرار دائم، كما أثبتت ذلك مرة أخرى التطورات المأساوية الأخيرة.

إن حالة الشلل الدبلوماسي الفعلي هذه تغذي تصاعد التوتر والأعمال العدائية، وتشكل تحديات متجددة لمجلس الأمن، تتعلق بفعاليته في الرد وأساليب عمله وشفافيته. وتبرز أيضاً ضرورة الإسراع بمعالجة الأسباب الأساسية للصراع. وما لم تتخذ تدابير سريعة وملموسة، فإن المجلس قد يواجه بأزمة شاملة لا يستطيع السيطرة عليها.

كثيراً ما أدانت البرازيل جميع أعمال العنف، وخاصة جميع أشكال الإرهاب. وأبدينا فزعنا من دوامة الأعمال الوحشية القائمة على الثأر والانتقام التي تتسم بها الحياة اليومية في بعض أنحاء الشرق الأوسط. لقد أُزهقت بالفعل أرواح أعداد كبيرة من الأبرياء.

وتمشياً مع هذا الموقف، ندعو حكومة إسرائيل إلى وقف جميع العمليات العسكرية في غزة دون تأخير، وندعو الجانب الفلسطيني أيضاً إلى وقف الهجمات على إسرائيل. وندعو أيضاً إلى إجراء تحقيق كامل في الحادث الذي وقع يوم أمس في بيت حانون، وأدى إلى وفاة مدنيين أبرياء عديدين نتيجة لاستمرار استخدام القوة غير المتناسبة.

لن يتحقق السلام بمحاولة فرض استسلام نهائي. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق عادل وشامل يمهد الطريق لسلام دائم ينهي الصراع العربي الإسرائيلي من جميع جوانبه إلا باستئناف المفاوضات بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وتدعو البرازيل المجتمع الدولي لتقديم دعمه المستمر لاتخاذ إجراء إنساني سريع لصالح الشعب الفلسطيني، الذي يواجه الآن أخطر أزمة إنسانية على الإطلاق.

ويجب إيلاء اهتمام خاص للمسألة الحساسة المتمثلة في وجود عدد كبير من السجناء الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل. وكتدبير من تدابير بناء الثقة، من المهم جداً أن يُفرج بسرعة عن القادة السياسيين الفلسطينيين المحتجزين الآن في إسرائيل.

وندعو أيضاً إلى إعادة الجندي الإسرائيلي المخطوف وتهيئة الظروف لتحقيق حل دائم للأزمة، بما في ذلك وقف إطلاق صواريخ القسام على السكان الإسرائيليين.

إن إنشاء دولة فلسطينية حرة وديمقراطية وقادرة على الحياة اقتصادياً، تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وضمن حدود معترف بها دولياً، شرط لا غنى عنه لضمان تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. وتشدد البرازيل على ضرورة تحريك عملية سياسية بغرض إعداد استراتيجية لتنفيذ الرؤية المتمثلة في قيام دولتين والجدول الزمني المرتبط بتلك الاستراتيجية. وينبغي أن تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار خارطة طريق التي قدمتها المجموعة الرباعية، ومبدأ الأرض مقابل السلام المستمد من مؤتمر مدريد، وتوصيات مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت.

وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة ليعيد عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها وليضع حدا نهائيا للصراعات التي تحدث قدرا كبيرا من الألم واليأس. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا الاقتراح الذي قدمه الرئيس لولا في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة بالدعوة إلى عقد مؤتمر واسع النطاق برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة من

بلدان المنطقة وغيرها من البلدان التي يمكنها، بما لها من قدرات وتجارب ناجحة، أن تساعد بلدان الشرق الأوسط وشعوبه على إيجاد طرق للعيش في سلام رغم ما بينها من خلافات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعرب عن امتناننا للسفير أوشيما، ممثل اليابان، على الطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ومن دواعي الحزن والإحباط أن نجتمع مرة أخرى هنا للرد على هجوم آخر على المدنيين الأبرياء. وأود في البداية أن أكرر تعازي حكومتي للرئيس عباس وللشعب الفلسطيني على ما حدث من إزهاق للأرواح.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا في وقت سابق اليوم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وقد أعربت حكومة جنوب أفريقيا عن قلقها العميق إزاء تصعيد الصراع في الشرق الأوسط. وترفع الهجمات الأخيرة في غزة حدة التوتر في المنطقة إلى مستويات خطيرة جديدة، بينما كنا نرجو أن تنظر جميع أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في إيجاد طرق لإنهاء الجمود في المفاوضات ودفع عملية السلام قدما للأمام.

وتشكل الزيادة في العنف تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن ثم نحث مجلس الأمن، تمشيا مع التزاماته بموجب الميثاق، على أن يأخذ بأسباب الحزم ويتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية هذا الصراع بشكل عاجل. ويؤكد وفدي مجددا موقفه المتمثل في أنه لا ينبغي لأي طرف القيام بإجراءات انفرادية يحدد بها مسبقا المسائل التي لا يمكن حلها إلا من خلال التفاوض.

ونهيب بالحكومة الإسرائيلية أن تقلع عن هذا النوع من الأعمال، وبصفتها دولة عسكرية كبرى في هذه المنطقة، أن تتصرف بضبط للنفس تفاديا لوقوع مزيد من الخسائر بين صفوف المدنيين ومن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية. وبالمثل ندعو الفلسطينيين إلى الكف عن إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل. وبناء على خبرتنا فإن الدرس الوحيد الذي أمكننا أن نستخلصه من هذه الأعمال الانتقامية على مدى العقود الماضية هو أنها لا تؤدي إلا إلى مزيد من العنف.

ومشروع القرار الذي قدمته قطر جدير بأن ينظر فيه المجلس نظرة جدية. فينبغي أن يدعو مجلس الأمن إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وأن يطلب إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار. ذلك أن مجلس الأمن يضع هذه المسألة قيد نظره منذ أكثر من ٤٠ عاما. ويحرم إخفاقه في إيجاد حل دائم لهذه الأزمة شعب فلسطين من الأمل. وبدون أمل، سوف يعتقد سكان المنطقة أنه لا سبيل أمامهم للانتصاف سوى الانغماس في مزيد من العنف والعنف المضاد.

ومن دواعي القلق أنه كلما أُحرز بعض التقدم استغل دعاة عدم التغيير الفرصة ليزيدوا الوضع سوءا. وفي هذا الصدد، يجب أن يقبل المجتمع الدولي مسؤوليته وينشط عملية السلام من جديد.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إقامة دولة مستقلة لفلسطين، عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بحيث تتمتع كلا الدولتين بالأمن وبحدود معترف بها. ويجب لذلك أن تستند أي تسوية دائمة لصراع الشرق

الأوسط إلى الرؤية المتمثلة في حل على أساس قيام دولتين، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل إسرائيل الإدلاء ببيان آخر. وأعطي هذا الممثل الكلمة ليدلي ببيانه.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بينما كنا نشترك في المشاورات اليوم، كان الإرهابيون في غزة يطلقون المزيد من صورايخ القسام نحو بلدة سديروت، والمناطق الأخرى في جنوب إسرائيل. وقد أصيب ثلاثة أشخاص وعولج أربعة آخرون من الصدمة، ونحن لا نتكلم إلا عن اليوم، عن يوم جديد من الهجمات الإرهابية القادمة من غزة.

وبما أن بعض الممثلين هنا اليوم أشاروا إلى الحاضر، أي إلى النشاط الإسرائيلي الجاري، رأيت من الحق أن أفيدهم بآخر التطورات عن الحقائق الفعلية. فبينما كنا نتكلم اليوم، كان يجري شنّ مزيد من الإرهاب على بلدي.

ونحن نتناول اليوم التصعيد الذي طرأ على الحالة في منطقتنا، بسبب زيادة الأنشطة الإرهابية ضد إسرائيل وردّ إسرائيل عليها دفاعا عن نفسها، وفي ضوء حادث الأمس المأساوي الذي نتكلم عنه. وقد سمعنا تعليقات قاسية جدا على مسألة معقدة وحالة بالغة التعقيد.

ومن بين الأشياء التي سمعناها هنا اليوم، لا بد لي من الإشارة إلى بيانين على وجه التحديد أرى أنه لا يمكن قبولهما مطلقا من ممثلي دولتين من الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وتقع المسؤولية عن التغييرات الميدانية الملحة التي ناقشناها هذا الصباح على عاتق السلطة الفلسطينية، وقد بيّنا ذلك؛ ومن الواضح رغم ذلك أن ثمة قوى خارجية أيضا تحث المتطرفين خدمة لبرامجها الأنانية الخاصة.

ولن يجادل كثيرون في هذا القاعة في أن المتطرفين، مثل حماس، تحفزهم سوريا وإيران اللتان تدبران بطريق غير مباشر من وراء ستار الفوضى في غزة ولبنان وربما في أماكن أخرى. وأود أن أذكّركم بأن سوريا ما زالت قيد التحقيق من قبل هذا المجلس ذاته لارتكاب هذه الأنشطة في لبنان. كما أود أن أذكّركم بأن سوريا مقر لعدد يخطئه الحصر من المنظمات الإرهابية والزعماء الإرهابيين، وبصفة خاصة خالد مشعل، قائد حماس المنفي الذي يقوّض بخبث أي تقدم يحرز ويعرقل جميع الجهود الرامية إلى السلام. ومما يؤكد أهداف مشعل الرامية إلى إعاقة جميع احتمالات السلام وتدميرها دون هوادة آخر هزلياته، وتتمثل في قبوله عرضا لا يمكن رفضه، كما يقال، بتعطيل المفاوضات بشأن إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف جيلاد شاليت. ولاحظوا كذلك أن مشعل يقيم في عاصمة سوريا. ولذا فمما يتجاوز تماما حدود السخرية العادية التي اعتدنا عليها أن نتلقى محاضرة من ممثل سوريا عمن ينبغي أو لا ينبغي أن يكون عضوا في المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق بإيران، فهي حكومة يرأسها رئيس ينفي وقوع محارق اليهود، بينما يعد للمحرقة التالية، ويقتني القدرات على ذلك، بينما يدعو علانية إلى إزالة بعض الدول الأعضاء من الخريطة. وكأن ذلك لا يكفي، فقد تأكد لنا عار إيران من جديد في الأسبوع الماضي، حين قدمت الأرجنتين، وهي عضو في المجلس، طلبا بإصدار أوامر قضائية بالقبض على بعض المسؤولين السياسيين السوريين والإيرانيين، ومنهم رئيس جمهورية سابق، فيما يتصل بالهجوم في عام ١٩٩٤ على مركز أميا الاجتماعي اليهودي في بوينس أيرس، الذي أوى بحياة ٨٥ شخصا، وأصاب ما يزيد على ٣٠٠ آخرين بجراح. والعمل الإرهابي السافر الآخر، الذي نفذه حزب الله عام ١٩٩٢ – المتمثل في تدمير

السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، والذي أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا وجرح المئات – كان منشؤه في طهران أيضا.

ومن الواضح أن إيران ليست مجرد قوة لها نفوذ لزعزعة استقرار المنطقة. وعلى المجتمع الدولي اتخاذ تدابير لإزالة التهديد المتواصل الذي تشكله إيران على السلم والاستقرار العالميين، والتصدي لسياستها القديمة العهد المتمثلة في دعم التنظيمات الإرهابية.

وأخيرا، تحاول سورية وإيران، من خلال تمويل الإرهاب وإيواء الإرهابيين، صرف الانتباه الدولي عن مشاكلهما الذاتية، كما فعلتا في وقت سابق من هذا العام خلال الصراع الذي اندلع في الصيف في لبنان. وقد أوضحتا من جديد للمجلس، بما لا يدع مجالا للشك، سبب لزوم درء الخطر القادم من دمشق وطهران قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل فلسطين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أنا لم أطلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر بشأن بعض المسائل التي نوقشت في هذه الهيئة. وبالطبع، كان من السهل علي إبداء تعليقات على تلك المسائل. وعلى سبيل المثال، كان بإمكاني إبداء تعليقات بشأن رئيس وزراء إسرائيل، الذي قال مرة أخرى، اليوم، أن العدوان على غزة سوف يستمر، وإن ما أسماه بـ "الحوادث" – على غرار ما وقع في بيت حانون – ستتكرر على الأرجح. وهذا يعني أنه يكاد لا يكترث البتة بهذه المناقشة التي تشارك فيها جميع بلدان العالم تقريبا من كل ركن من أركان الدنيا.

وكان بوسعي الإشارة أيضا إلى إجراءات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتطرف. فبينما يسعى الرئيس عباس إلى تشكيل حكومة موحدة في الجانب الفلسطيني، وتهيئة البيئة المواتية لاستئناف المفاوضات، ماذا تفعل الحكومة الإسرائيلية؟ فبالأمس القريب، أضيف نائب لرئيس الوزراء – ونحن نعرف اسمه، ولا حاجة لي لذكره – إلى أعضاء الحكومة. ومواقفه معروفة جيدا. وهو من المدافعين عن التفرقة والتطهير العرقي.

ولو أراد المرء إفساد هذه المناقشة في مجلس الأمن بإثارة تلك المسائل، لكان بوسعه القيام بذلك بكل سهولة. غير أنني لم أطلب الكلمة لممارسة حق الرد، بل طلبتها لأشكر جميع الوفود التي أعربت عن تعازيها لأسر ضحايا المجزرة، وللقيادة الفلسطينية. وسننقل تلك التعازي إلى الأسر والشعب والقيادة الفلسطينية.

ونناشد جميع أعضاء مجلس الأمن أن يعتمدوا مشروع القرار المعروض عليهم في أقرب وقت ممكن. وحبذا لو يعتمدوه اليوم، إن كانوا على استعداد للقيام بذلك. غير أننا، وفي جميع الحالات، نحثهم على اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار في أسرع وقت ممكن. ونأمل أن يستطيع المجلس اعتماد مشروع القرار ليبعث بالرسالة المناسبة إلى جميع الأطراف في الشرق الأوسط، بما في ذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلية والشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد درويش (الجمهورية العربية السورية): إن ما جاء في رد مندوب إسرائيل في هذه الجلسة يعكس حقيقة ساطعة هي أن التزييف والتزوير جزء لا يتجزأ من طبيعة هذا النظام المحتل، الذي بنى دولته ظلما على أراضي الغير، وقتل ودمر ومارس أبشع صور الإجرام الجماعي في التاريخ الحديث. لن تسعف كلمات مندوب إسرائيل في تجميل الصورة البشعة لأعمال نظامه الإجرامية. وما انعكس في كلمات معظم الوفود التي تحدثت في هذه الجلسة الهامة، يؤكد الحقيقة التي لا ريب فيها وهي أن الإدانة أقل ما يمكن

قوله في وجه هذا النظام. وعلى مجلسكم الموقر الوقوف وقفة صدق ضد كل أنواع الإرهاب والقتل والمجازر التي يرتكبها هذا النظام الجائر، الذي يرفض فرص السلام من جهة، ويتذرع بحجج يكون في غالب الأحيان هو السبب الأساسي خلفها. فلولا وجود الاحتلال والقتل والتهجير والتدمير واقتلاع الأشجار والظلم بأبشع صوره، لما كنا نرى ما يحصل الآن.

إن حل المسألة بشكل كامل وعادل وشامل يوفر على الجميع هذا الجدل اللامنتهي بسبب تعنت إسرائيل وعدم قبولها يد السلام الممدودة إليها، لأن عقيدها السياسية، فيما يبدو، لا تنسجم مع كنه السلام العادل والشامل.

إن ما ساقه مندوب إسرائيل أصبح اجترارا مملا. فمكاتب حماس في دمشق هي مكاتب إعلامية. ويعرف الكل أن حماس حكومة منتخبة من الشعب الفلسطيني المقاوم. وحول ما ساقه عن المحكمة، نريد أن نطرح سؤالا على الجميع: من هو المستفيد الأكبر مما جرى في لبنان؟ إن الجواب على ما أعتقد واضح ويمكن استقراءه بكل بساطة.

إن أكبر دليل على ما تقوم به إسرائيل هذه الأيام من أعمال وحشية، يتمثل في غضب الشارع العربي بأكمله وحتى غضب الشارع في العالم. وبينما تنعقد جلستنا هذه، توجد الآن مظاهرة أمام البعثة الإسرائيلية تندد بتصرفات هذه الدولة المحتلة، وتفضح أكاذيبها، والزيف الدائم لادعاءاتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.